ملف المناصرة

عمر الزيود

Omar Al-Zayood

قيد الحبس الاحتياطي | الأردن

اعتُقل عمر الزيود، ناشر موقع «الهاشمية نيوز» الإخباري الأردني المستقل، في مارس/آذار 2025 بعد أن قدّم رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة شكوى يتهمه فيها بعدم الدقة والإساءة في تغطيته.

01
القضية في دقيقة

اعتُقل عمر الزيود، ناشر موقع «الهاشمية نيوز» الإخباري الأردني المستقل، في مارس/آذار 2025 بعد أن قدّم رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة شكوى يتهمه فيها بعدم الدقة والإساءة في تغطيته.

الحالة**قيد الحبس الاحتياطي**	تاريخ القبض**17 مارس/آذار 2025**	الدولة**الأردن**
التهم**نشر معلومات يُدّعى أنها غير دقيقة المساس بكرامة الأفراد**		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن عمر الزيود فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

انتهاك حرية الصحافةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19

03

مسار القضية

مارس/آذار 2025

تجديد الحبس الاحتياطي

رفض تكفيله وتمديد توقيفه

أفيد برفض طلب الإفراج عنه بكفالة وتمديد توقيفه، ولم يُعلن التاريخ الدقيق لذلك.

17 مارس/آذار 2025

اعتقال

اعتقاله بموجب قانون الجرائم الإلكترونية إثر شكوى رئيس وزراء سابق

في 17 مارس/آذار 2025، اعتُقل عمر الزيود، ناشر موقع «الهاشمية نيوز» ومالكه، بأمر من المدعي العام في عمّان بعد استجوابه. وجاء الاعتقال إثر شكوى من رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة بأن موقع «الهاشمية نيوز» نشر تقريرًا غير دقيق عنه. ووُجّهت إلى الزيود تهمة «عدم الدقة والنيل من كرامة الأشخاص» بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الأردني لعام 2023. وأعربت لجنة حماية الصحفيين عن قلقها البالغ، وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا. أُوقف عمر الزيود في 17 مارس/آذار 2025، وأفاد موقع إخباري أردني بأن المدعي العام في عمّان قرر تكفيله في 27 مارس/آذار 2025 بعد موافقة المشتكي، رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة، غير أن أي منظمة دولية معنية بحرية الصحافة أو بحقوق الإنسان لم تؤكد الإفراج عنه، ولم يُبلَّغ عن أي محاكمة أو حكم.

الخلفية والعمل

عمر الزيود ناشر موقع «الهاشمية نيوز»، وهو منبر إخباري أردني مستقل يغطي الشأن العام ومساءلة الحكومة والقضايا التي تمس المجتمعات المحلية في أنحاء الأردن. وتعمل وسائل الإعلام المستقلة في الأردن تحت ضغط كبير، وتتعامل مع قوانين تجرّم التعبير الصحفي وتتيح للمسؤولين العموميين تحريك شكاوى جزائية ضد الصحفيين والناشرين.

وقد غطّى موقع «الهاشمية نيوز» موضوعات حساسة وحاسب المسؤولين العموميين، وهو عمل يعرّض فريق تحريره لخطر الانتقام القانوني. ويجعل دور الزيود ناشرًا للموقع مسؤولًا مسؤولية مباشرة بموجب القانون الأردني عن المحتوى الذي ينشره.

القبض

قُبض على الزيود في 17 مارس/آذار 2025 إثر شكوى قدّمها رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة. وأدت الشكوى إلى توجيه تهم جزائية بموجب نصوص تعاقب على عدم الدقة المزعوم في التغطية وعلى تصريحات تُعدّ ماسة بكرامة الأفراد.

وأمر المدعي العام في عمّان بتوقيفه بعد استجوابه بشأن هذه التهم. وبموجب الإطار القانوني المعمول به، يواجه الزيود السجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامات تتراوح بين 5,000 و20,000 دينار أردني، أي نحو 7,000 إلى 28,000 دولار أمريكي. وتتعلق التهم بتغطية نشرها موقع «الهاشمية نيوز»، وإن لم يُكشف علنًا بالتفصيل عن المقال أو المحتوى المحدد الذي استدعى الشكوى.

الإجراءات القضائية

أفادت آخر تقارير المنظمات الحقوقية، في مارس/آذار 2025، بأن الزيود محتجز في انتظار المحاكمة. وأفاد موقع إخباري أردني في 27 مارس/آذار 2025 بأن المدعي العام في عمّان قرر تكفيله بعد موافقة المشتكي، ولم تؤكد ذلك أي منظمة دولية معنية بحرية الصحافة أو بحقوق الإنسان، ولم يُبلَّغ عن أي محاكمة أو حكم. ويتيح الإطار القانوني الذي وُجّهت إليه التهم بموجبه للمسؤولين العموميين تقديم شكاوى تحرّك إجراءات جزائية، ما ينشئ آلية للانتقام من الصحافة الناقدة. وتتعامل هذه النصوص مع القرارات التحريرية بوصفها جرائم محتملة، وتلقي على الناشرين عبء إثبات دقة تغطيتهم ومشروعيتها.

والعقوبات التي يواجهها الزيود غير متناسبة مع السلوك المنسوب إليه. فالسجن والغرامات الكبيرة بسبب العمل الصحفي يخالفان المعايير الدولية التي تحمي حرية التعبير والصحافة، ومنها المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يُعد الأردن دولة طرفًا فيه.

سياق حرية الصحافة في الأردن

يفرض الإطار القانوني الأردني قيودًا شديدة على التعبير الصحفي. وتُستخدم القوانين التي تجرّم عدم الدقة والإهانة والتشهير بانتظام ضد الصحفيين والمحررين والناشرين الذين يغطّون شؤون المسؤولين الحكوميين أو المسائل الأمنية أو الموضوعات الحساسة سياسيًا. وتحوّل قدرة المسؤولين العموميين على تحريك شكاوى جزائية مباشرةً النقد التحريري إلى مسؤولية قانونية.

ويُلجأ عادةً إلى التوقيف قبل المحاكمة في القضايا التي تشمل صحفيين، ما يطيل فترة السجن قبل صدور أي حكم ويضغط على المتهمين ومنابرهم الإعلامية. ويُحدث اجتماع العقوبات الجزائية والغرامات الباهظة والتهديد بالإغلاق أثرًا مثبطًا يثني عن الصحافة الاستقصائية والتغطية الناقدة.

المخاوف الحقوقية

يثير القبض على الزيود واحتجازه انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فاحتجازه تعسفي، وقد بدأ عبر آلية شكاوى تتيح

الانتقام من الإعلام المستقل. وتجرّم التهم الموجهة إليه نشاطًا صحفيًا مشروعًا، بما يخالف الحق في حرية التعبير.

ويشكّل اللجوء إلى التوقيف قبل المحاكمة في قضيته، مقرونًا باحتمال السجن لفترة طويلة والغرامات الكبيرة، مضايقة قضائية تهدف إلى إسكات الأصوات الناقدة. وتقوّض الإجراءات القضائية ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، وتوظّف القضاء لقمع المعارضة والصحافة المستقلة.

وتجسّد قضية الزيود النمط الأوسع لانتهاكات حرية الصحافة في الأردن، حيث يواجه الصحفيون المستقلون ضغوطًا قانونية وإدارية منهجية، ويواصل الفضاء المتاح للصحافة التي تحاسب الشأن العام التقلص.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/omar-al-zayood/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 17-03-2025. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org